الأمم المتحدة S/2020/355

مجلس الأمن

Distr.: General
4 May 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 1 أيار/مايو 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أحيل إليكم طيه رسالة من وزير خارجية جمهورية مصر العربية، سامح شكري، وجهها إليكم بشأن آخر التطورات المتعلقة بسد النهضة الإثيوبي الكبير (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **إدريس**
الممثل الدائم لمصر
لدى الأمم المتحدة

150520 120520 20-06377 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 1 أيار/مايو 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لإطلاعكم على آخر التطورات المتعلقة بمسألة ذات عواقب جسيمة على مصر، وهي مسألة سد النهضة الإثيوبي الكبير.

فقد أعلنت جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أنها تعتزم البدء في حجز المياه لغرض ملء خزان سد النهضة الإثيوبي الكبير في تموز/يوليه 2020. وملء هذا السد من جانب واحد، قبل الاتفاق مع دولتي المصب على القواعد المنظمة لملئه وتشغيله، أمر يتنافى مع روح التعاون بين بلدان متشاطئة تتقاسم مجرى مائيا دوليا ويشكل خرقا جوهريا للالتزامات القانونية الدولية الواقعة على إثيوبيا.

وهذه حالة يمكن أن تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في جميع أنحاء المنطقة. إذ يمكن أن يتسبب ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي الكبير من جانب واحد، وهو السد الذي من المقرر أن يصبح أكبر سد لإنتاج الطاقة الكهرمائية في أفريقيا، في إلحاق ضرر جسيم بالمجتمعات المحلية الواقعة في المصب. وهذا من شأنه أن يعرض للخطر الأمن المائي، والأمن الغذائي، بل ووجود أكثر من 100 مليون مصري يعتمدون اعتماداً كلياً على نهر النيل لكسب رزقهم. ولن تقبل مصر البتة بإمكانية أن تتعرض لضرر جسيم في حقوقها ومصالحها كدولة مشاطئة.

وإن إعلان إثيوبيا عن اعتزامها ملء سد النهضة الإثيوبي الكبير دون التوصل إلى اتفاق أمر يتسق مع سياسة الانفرادية التي اعتمدتها منذ أن شرعت في تشييد هذا السد في عام 2011 دون إخطار المتشاطئين معها في المصب ودون التشاور معهما، في انتهاك لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ومنذ ذلك الحين، دخلت مصر، بروح من حسن النية، في مفاوضات مكثفة مع إثيوبيا بشأن السد. بيد أن هذه المفاوضات، مثلما تم توضيحه في المذكرة المرفقة (انظر الضميمة)، لم تتكلل بالنجاح بسبب نزوع إثيوبيا إلى العرقلة والمراوغة. وعلى النقيض من ذلك، أبدت مصر، طوال هذه العملية، قدرا كبيرا من المرونة، وأبانت عن حسن نية لا حدود له، وأظهرت التزاما سياسيا حقيقيا بالتوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن بشأن السد. ومن شأن اتفاق من هذا القبيل أن يكفل تحقيق إثيوبيا لأهدافها الإنمائية عن طريق توليد الطاقة الكهرمائية من السد ويمنع في الوقت ذاته إلحاق ضرر جسيم بالدولتين المشاطئتين في المصب.

وفي ضوء فشل المفاوضات بين البلدان الثلاثة، دعت مصر الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة البنك الدولي إلى مساعدتنا في التوصل إلى اتفاق. وأفضى ذلك إلى بدء مفاوضات مكثفة أُحرز خلالها تقدم كبير نحو إبرام اتفاق بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير. غير أن إثيوبيا، للأسف، لم تحضر الاجتماع الوزاري الختامي الذي دعت إليه الولايات المتحدة بهدف وضع الاتفاق في صيغته النهائية. ورفضت إثيوبيا أيضا قبول نص توفيقي صاغه شركاؤنا في الولايات المتحدة بإسهامات تقنية من البنك الدولي استنادا إلى المواقف التي عبرت عنها البلدان الثلاثة خلال المفاوضات. ومن ناحية أخرى، وانسجاما مع رغبتها في إبرام اتفاق بشأن السد يحافظ على حقوق ومصالح جميع الدول المشاطئة، وقعت مصر بالأحرف الأولى على الاتفاق النهائي الذي صاغته الولايات المتحدة والبنك الدولي في 28 شباط/فبراير 2020.

وعلاوة على ذلك، اقترحت حكومة إثيوبيا أن تقبل مصر والسودان خطة أعدتها، لكن لم تطلعهما عليها حتى الآن، عن السنتين الأوليين من عملية ملء سد النهضة الإثيوبي الكبير. وللأسف، فإن اتفاقا جزئيا من هذا النوع لا يقبله المنطق. فهذه الخطة المقترحة لا تتجاهل القواعد التشغيلية للسد فحسب، بل

إنها لا تنظم حتى العملية الكاملة لملء السد. وهذا الاقتراح يتعارض أيضاً مع اتفاق إعلان المبادئ لعام 2015، الذي أبرم بين مصر وإثيوبيا والسودان، والذي يقتضي من البلدان الثلاثة التوصل إلى اتفاق شامل بشأن ملء السد وتشغيله، قبل البدء في ملئه.

ولذلك، أكتب إليكم لإبلاغكم بهذه التطورات المؤسفة. ومن الضروري أن يقنع المجتمع الدولي إثيوبيا بخطورة الوضع، وأن يدعوها إلى العدول عن اتخاذ أي تدابير من جانب واحد، بما في ذلك ملء سد النهضة الإثيوبي الكبير، دون التوصل إلى اتفاق مع الدولتين المشاطئتين في المصب. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يشجع إثيوبيا على قبول الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال المفاوضات التي يسرتها الولايات المتحدة والبنك الدولي. ويوفر هذا الاتفاق صيغة عادلة ذات نفع متبادل تحافظ على مصالح جميع البلدان الثلاثة. وسيكون توقيع هذا الاتفاق نقطة تحول في تاريخ حوض نهر النيل. فهو يعد بفتح آفاق لا حدود لها للتعاون بين البلدان الثلاثة، وسيعزز الجهود الرامية إلى تحقيق تطلعات أكثر من 240 مليون مواطن في مصر وإثيوبيا والسودان لتحقيق السلام والازدهار.

(توقيع) سامح **شكري**
وزير خارجية
جمهورية مصر العربية

الضميمة

مذكرة

موجز تنفيذي

1 - دخلت مصر في مفاوضات مكثفة بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير منذ ما يقرب من عقد من الزمن. ومنذ أن شرعت إثيوبيا من جانب واحد في تشييد سد النهضة في عام 2011، تفاوضت مصر بحسن نية وبالتزام سياسي حقيقي بالتوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن بشأن السد. ومرت هذه المفاوضات بعدة مراحل وجرت في محافل عديدة. وللأسف، اعتمدت إثيوبيا، في كل جولة من جولات المحادثات، سياسة عرقلة قوضت هذه المفاوضات.

2 - وعلى الرغم من قيام لجنة خبراء دولية بإصدار تقرير مثير للقلق الشديد بشأن سد النهضة، وأوصت بإجراء دراسات عن آثاره البيئية والعابرة للحدود، فإن إثيوبيا أحبطت بالفعل كل محاولة لإجراء هذه الدراسات. وقوّضت عمل لجنة وطنية ثلاثية كانت تشرف على إنجاز هذه الدراسات. وانتهكت الاتفاق الذي توصل إليه اجتماع الأطراف التسعة خلال اجتماع لوزراء الخارجية وشؤون المياه ورؤساء وكالات الاستخبارات في البلدان الثلاثة بشأن الخطوات اللازمة لتمكين شركة استشارية دولية أستعين بها لإجراء هذه الدراسات. كما حالت سياسات إثيوبيا ومواقفها دون وفاء مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة بولايتها، وتتمثل المهمة التي أسندت إلى هذه المجموعة المستقلة من العلماء في الاتفاق على الطرائق الفنية لملء سد النهضة وتشغيله.

3 - ونتيجة لذلك، وصلنا الآن إلى مرحلة يكاد يكون فيها تشييد سد النهضة قد اكتمل وأصبح البدء في ملء خزانه وشيكا دون إجراء دراسات عن تأثيرات هذا السد.

4 - وفي محاولة لتسهيل التوصل إلى اتفاق بشأن سد النهضة، أبرمت مصر معاهدة دولية مع إثيوبيا والسودان بعنوان "اتفاق إعلان المبادئ بشأن سد النهضة" في 23 آذار/مارس 2015. ويُلزم هذا الاتفاق إثيوبيا بالتوصل إلى اتفاق بشأن القواعد المنظمة لعمليتي ملء السد وتشغيله. وعملاً بهذه المعاهدة، فإن إثيوبيا مُلزمة بعدم البدء في حجز المياه لغرض ملء خزان السد إذا لم تتوصل إلى اتفاق مع مصر.

5 - ومنذ إبرام اتفاق إعلان المبادئ، أجريت مفاوضات مع إثيوبيا في محافل شتى وبأشكال شتى. وطوال جميع هذه المفاوضات، أبدت مصر مرونة هائلة وسعت إلى معالجة شواغل إثيوبيا وقدمت مقترحات فنية عديدة ترمي إلى تمكين إثيوبيا من تحقيق الهدف المتوخى من سد النهضة، وهو توليد الطاقة الكهرمائية، وإلى الحيلولة في الوقت نفسه دون إلحاق ضرر جسيم بدولتي المصب.

6 - وللأسف، ثبت أن خمس سنوات من المحادثات كانت دون جدوى. فقد فشلت كل الجهود الرامية إلى إنجاز الدراسات بشأن السد، ولم تسفر المناقشات الثلاثية الرامية إلى الاتفاق على القواعد المتعلقة بملء السد وتشغيله عن نتائج مثمرة. وعلاوة على ذلك، لم تنجح محاولات دول أفريقية بذلت المساعي الحميدة للمساعدة في سد الفجوة بين البلدان الثلاثة. ولذلك، ووفقا للمادة العاشرة من إعلان المبادئ، دعت مصر إلى وساطة دولية لتيسير المناقشات بين البلدان الثلاثة. وأفضى ذلك إلى إطلاق عملية جديدة من المفاوضات، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة البنك الدولي.

7 - وبعد عقد اثنتي عشر جولة من الاجتماعات، بما في ذلك على المستوى الوزاري وعلى مستوى الخبراء، بحضور شركائنا في الولايات المتحدة وممثلي مجموعة البنك الدولي، صاغت إدارة الولايات المتحدة، بالتنسيق مع البنك الدولي، اتفاقاً نهائياً بشأن ملء وتشغيل سد النهضة. وهذا الاتفاق عادل ومتوازن، ويعود بالنفع المتبادل، وأُعد استنادا إلى المواقف التي تبنتها البلدان الثلاثة خلال المناقشات. ويلبي هذا الاتفاق أولوية إثيوبيا، وهي توليد الطاقة الكهرمائية على وجه السرعة وبطريقة مستدامة، ويحمي في الوقت ذاته دولتي المصب من التأثيرات السلبية للسد. وبناء على ذلك، قبلت مصر، في 28 شباط/فبراير 2020، هذا الاتفاق ووقّعت عليه بالأحرف الأولى، مما يدل كذلك على حسن نوايانا والتزامنا بحسن نية بالتوصل إلى اتفاق بشأن السد.

8 - وللأسف، قررت إثيوبيا عدم حضور الاجتماع الوزاري الذي دعت إدارة الولايات المتحدة إلى عقده يومي 27 و 28 شباط/فبراير 2020 لإبرام اتفاق بشأن سد النهضة، ورفضت التوقيع على الاتفاق النهائي الذي أعدته الولايات المتحدة والبنك الدولي. ويتسق هذا الموقف تماما مع موقف إثيوبيا الطويل الأمد المتمثل في النزوع إلى العرقلة ومع رغبتها العامة في فرض أمر واقع يمكِّنها من أن تمارس السيطرة بحرية ودون قيود على النيل الأزرق.

9 - وفي دليل آخر على تبني موقف انفرادي، أعلنت إثيوبيا أنها تعتزم البدء في ملء سد النهضة خلال صيف عام 2020، ما يشكل خرقا جوهريا لإعلان المبادئ. وفي انتهاك أيضاً لإعلان المبادئ، أعلنت إثيوبيا أنها لن تدخل في اتفاق بشأن التشغيل الطويل الأمد لسد النهضة، وأكدت أنها لن تقبل أي قيود على مشاريعها المقبلة في المنطقة الواقعة أعالي السد. وهذه المواقف تتعارض تماما مع القانون الدولي، وهي غير مقبولة لدى مصر بوصفها بلدا مشاطئا في المصب سيتأثر في كل الأحوال بهذه المشاريع.

10 - وفي 10 نيسان/أبريل 2020، بعث رئيس الوزراء الإثيوبي برسالة إلى رئيس مصر ورئيس وزراء السودان لاقتراح إبرام اتفاق جزئي يغطي المرحلة الأولى من عملية ملء السد. ولم يُقبل هذا الاقتراح لا من جانب مصر ولا من جانب السودان. ويجب أن يكون أي اتفاق بشأن السد، وفقا لإعلان المبادئ، اتفاقا شاملاً، ويجب أن ينظم العملية الكاملة لملء السد وتشغيله بعد الانتهاء من ملئه.

11 - ولم تسع مصر يوما ما إلى عرقلة تنفيذ المشاريع المائية للمتشاطئين معها. وهذا يعكس التزام مصر الثابت بدعم الدول الأفريقية الشقيقة، ولا سيما دول حوض النيل، في مساعيها لتحقيق التنمية والسلام والازدهار. ومع ذلك، فإن مصر، في إطار السعي إلى تحقيق هذه الأهداف الإنمائية واستخدام موارد نهر النيل، تؤمن بأنه، تمشيا مع قواعد القانون الدولي المعمول بها، يتعين على الدول المشاطئة أن تتشاور مع المتشاطئين معها بشأن المشاريع المخطط لها وأن تكفل تنفيذ هذه المشاريع بطريقة تكون معقولة ومنصفة على حد سواء وتقلل إلى أدنى حد من الضرر الذي قد يلحق بالدول الأخرى.

12 - وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تشجيع إثيوبيا على إعادة النظر في موقفها، وإقناع إثيوبيا بأهمية التوقيع على الاتفاق المتعلق بملء وتشغيل سد النهضة الذي أعدته الولايات المتحدة والبنك الدولي. وبوصف النهر موردا مشتركا تشترك في ملكيته جميع الدول المشاطئة، يجب على إثيوبيا ألا تتخذ أي تدابير انفرادية، بما في ذلك حجز المياه لغرض ملء سد النهضة، دون التوصل إلى اتفاق مع المتشاطئين معها.

مذكرة

نيسان/أبريل 2020

1 - تقدم هذه المذكرة لمحة عامة عن المفاوضات التي جرت بين إثيوبيا والسودان ومصر بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير، وتحدد الأسباب الرئيسية للمأزق الحالي الذي وصلت إليه هذه المناقشات. وتسلط الضوء على الكيفية التي قوضت بها سياسة العرقلة والمراوغة التي تنتهجها إثيوبيا المحاولات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن بشأن سد النهضة. إن موقف إثيوبيا طوال العقد الماضي منذ بدء تشييد هذا السد كان ولا يزال موقفا انفراديا يرمي إلى فرض الأمر الواقع على المتشاطئين معها بما يمكنها من أن تمارس السيطرة بحرية على النيل الأزرق.

2 - أما مصر فدخلت في مفاوضات بشأن سد النهضة مع شركائها في إثيوبيا والسودان بروح من حسن النية وبإرادة سياسية حقيقية للتوصل إلى اتفاق يعود بالنفع المتبادل. وقد أكدت مصر مرارا دعمها الصادق لحق إثيوبيا في التنمية، بما في ذلك بالاستفادة من منافع النيل الأزرق. ومع ذلك، يجب أن يتم ذلك بطريقة تعاونية ووفقا لمبادئ القانون الدولي الواجبة التطبيق.

3 - وفي أحدث مثال على حسن النية، قبلت مصر اتفاقاً بشأن ملء وتشغيل سد النهضة صاغه وسيطان دوليان، هما الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة البنك الدولي، ووقعت عليه بالأحرف الأولى في 28 شباط/فبراير 2020. وللأسف، رفضت إثيوبيا هذا الاتفاق. وهذا الرفض دليل على أن إثيوبيا تفتقر إلى الإرادة السياسية الضرورية للتوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن يعود بالنفع المتبادل. وبدلا من ذلك، تظهر سوء نيتها ورغبتها في اتخاذ السد أداة لسياسة الهيمنة المائية التي تسعى إلى بسطها في جميع أنحاء المنطقة.

4 - وفي 10 نيسان/أبريل 2020، بعث رئيس وزراء إثيوبيا برسالة إلى رئيس مصر ورئيس وزراء السودان يقترح فيها أن توافق البلدان الثلاثة على خطة إثيوبية تغطي المرحلة الأولى من عملية ملء سد النهضة. ولم يُقبل هذا الاقتراح لا من جانب مصر ولا من جانب السودان. ويجب أن يكون أي اتفاق بشأن سد النهضة اتفاقا شاملاً، ويجب أن ينظم العملية الكاملة لملء السد وتشغيله، بعد الانتهاء من ملئه.

أولاً - معلومات أساسية عن سد النهضة الإثيوبي الكبير

5 - يتوقع أن يصبح سد النهضة الإثيوبي الكبير أكبر سد لتوليد الطاقة الكهرمائية في أفريقيا. ويقع هذا السد على نهر النيل الأزرق على بعد حوالي 20 كيلومترا من الحدود الإثيوبية السودانية. ويبلغ عند مستوى الإمداد الكامل 640 مترا فوق مستوى سطح البحر، بسعة تخزين إجمالية قدرها 74 بليون متر مكعب، ويتوقع أن يغطي خزانه 874 1 كيلومترا مربعا ويتوقع أن يمتد على مسافة 264 كيلومترا إلى أعلى السد. والغرض الوحيد من تشييد سد النهضة هو توليد الطاقة الكهرمائية. وتفوق قدرته الإجمالية على إنتاج الطاقة 450 6 ميغاوات، ولديه قدرة على توليد الطاقة بمقدار 692 15 جيغاواط/ساعة في السنة.

6 - وهذه المواصفات التقنية للسد تدعو للقلق. فقد كانت إثيوبيا خططت، في الأصل، لبناء سد سمي "السد الحدودي" في الموقع الحالي لسد النهضة. وكان ذلك المشروع موضوع دراسة أجراها في عام 2007 المكتب الفني الإقليمي لشرق النيل بعنوان "دراسة جدوى مسبقة لمشروع الطاقة الكهرمائية الحدودي، إثيوبيا".

وخلصت تلك الدراسة إلى أن القدرة التخزينية المثلى لسد لتوليد الطاقة الكهرمائية في موقع سد النهضة هي 14,47 بليون متر مكعب.

7 - وعلى الرغم من أن الطاقة الكافية كانت ستولد من سد النهضة بكفاءة عند مستوى التخزين الذي اقترحه المكتب الفني الإقليمي، فقد تم تغيير المواصفات التقنية للسد وزيدت قدرته التخزينية تدريجياً لتصل إلى 74 بليون متر مكعب. وهذه الزيادة الهائلة في حجم خزان التخزين في السد غير مبررة وتثير تساؤلات بشأن الغرض الفعلي من السد واستخداماته المتوقعة، وتزيد بشكل هائل من تأثيراته السلبية المحتملة على الاستخدامات في المصب.

8 - وفي الواقع، أظهرت الدراسات الفنية أن تخزين 19 بليون متر مكعب في خزان سد النهضة كان سيكون حجما كافيا لتوليد الطاقة الكهربائية. وقد أظهرت دراسة أجراها خبير إثيوبي أن سد النهضة هو مشروع يفتقر إلى الكفاءة إلى حد كبير وحدد له حجم مغالى فيه لأغراض توليد الطاقة (*Mehari Beyene, How Efficient is the Grand Ethiopian Renaissance Dam? Jul. 20, 2011*). ووفقا لهذه الدراسة، فإن الطاقة الكهرمائية المولدة من سد النهضة ستكون معادلة لتلك التي تنتجها محطة لتوليد الطاقة بقدرة أقل بكثير مقدارها 872 2 ميغاواط تعمل بكفاءة 60 في المائة. ولذلك، كان من الممكن تخفيض التكلفة الإجمالية لسد النهضة بنسبة تتراوح بين 40 و 45 في المائة على الأقل لو تم بناء سد أصغر حجماً بكفاءة أعلى لتوليد نفس الكمية من الطاقة الكهرمائية.

ثانياً - مظاهر الهشاشة المائية في مصر

9 - إن التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن بشأن سد النهضة ليس ضرورياً بموجب قواعد القانون الدولي الواجبة التطبيق فحسب، بل إنه أمر ضروري أيضاً نظراً لوضع مصر الهش من الناحية الهيدرولوجية. فحماية مصر من التأثيرات السلبية المحتملة للسد أمر ضروري في ضوء الحقائق التالية:

أولاً: مصر هي بالأساس واحة صحراوية. وعلى الرغم من أن مساحة أراضي مصر تزيد قليلاً عن مليون كيلومتر مربع، فإن المساحة المأهولة فيها لا تزيد عن 7 في المائة. ونظرا إلى أن عدد سكانها يبلغ 104 ملايين نسمة، فإن مصر هي إحدى أكثر البلدان كثافة في العالم. وعلاوة على ذلك، فمن هذه النسبة من الأراضي المأهولة البالغة 7 في المائة من الأراضي، هناك فقط 4 في المائة من الأراضي التي تبلغ مساحتها نحو 3,8 ملايين هكتار، التي هي أراض صالحة للزراعة.

ثانياً: لدى مصر نسبة اعتماد قدرها 98 في المائة على النيل، وهي واحدة من أعلى النسب في العالم.

ثالثاً: تعاني مصر بالفعل من ندرة شديدة في المياه. وتبلغ حصة المصريين من المياه حاليا 570 مترا مكعبا/للفرد سنويا، ومن المتوقع أن تنخفض إلى أقل من 500 متر مكعب/ للفرد سنويا بحلول عام 2025. وعلاوة على ذلك، فإن المياه المتاحة لمصر هي أصلا غير كافية. وعلى الرغم من أن مصر تطلق 55,5 بليون متر مكعب من المياه سنوياً من سد أسوان العالي، فإن الواقع هو أن احتياجات مصر من المياه تزيد على 80 بليون متر مكعب. ويتم سد هذا العجز من خلال إعادة تدوير المياه وإعادة استخدامها بشكل مكثف، مما يجعل نظام إدارة المياه في مصر على قدر من الكفاءة لا يصدق.

رابعاً: تتدفق 85 في المائة من مياه النيل التي تصل إلى مصر من المرتفعات الإثيوبية عبر ثلاثة أنهار رئيسية، أهمها النيل الأزرق. وهذا يعني أن مصر معرضة بوجه خاص لآثار محطات المياه التي تقام في المرتفعات الإثيوبية، ولا سيما على النيل الأزرق.

10 - ويمكن أن تكون آثار نقص المياه في مصر بسبب المشاريع التي تضطلع بها إثيوبيا كارثية. وستضيع ملايين فرص العمل، وستختفي آلاف الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة، وستشهد الأراضي المزروعة زيادة في الملوحة، وستزداد تكلفة الواردات الغذائية زيادة هائلة، وسيستفحل التحضر بفعل نزوح السكان من المناطق الريفية، مما سيؤدي إلى زيادة البطالة ومعدلات الجريمة والهجرة عبر الوطنية. والواقع أن انخفاضا في المياه بمقدار بليون متر مكعب فقط سيؤدي، في القطاع الزراعي وحده، إلى فقدان 000 290 شخص لدخولهم، وفقدان 000 130 هكتار من الأراضي المزروعة، وزيادة قدرها 150 مليون دولار في الواردات الغذائية، وخسارة قدرها 430 مليون دولار في الإنتاج الزراعي. ومع تزايد النقص في المياه واستمراره على مدى فترة طويلة، تحدث تداعيات لا تعد ولا تحصى على فرادى قطاعات اقتصاد مصر وعلى استقرار البلد الاجتماعي والسياسي.

ثالثاً - لمحة عامة عن المفاوضات بشأن سد النهضة

11 - أقيم حفل وضع حجر الأساس لبدء تشييد سد النهضة في 2 نيسان/أبريل 2011. واتخذ قرار تشييد هذا السد من جانب واحد. إذ لم يتم إخطار مصر والسودان - وهما الدولتان الواقعتان في المصب اللتان ستتأثران في كل الأحوال باستحداث مثل هذا المشروع الكبير في النظام الهيدرولوجي لحوض النيل الأزرق - ولم يتم التشاور معهما.

12 - وهذا يمثل خرقا للالتزامات القانونية الدولية الواقعة على إثيوبيا. وبموجب القانون الدولي التعاهدي والعرفي العام، فإن أي دولة تخطط لإقامة محطات مائية كبرى على مجرى مائي دولي مُلزمة بإخطار المتشاطئين معها بمشاريعها المخططة والدخول في مشاورات لاستعراض مواصفات تصميم هذه المشاريع المخططة. والغرض من هذه القواعد ليس منع أو عرقلة المشاريع الإنمائية لدول المنبع. بل إن الهدف منها هو تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه المشاريع، والاتفاق على تدابير التخفيف للتقليل إلى أدنى حد من التأثيرات السلبية لهذه المشاريع في كمية ونوعية الموارد المائية المشتركة. والواقع أن محكمة العدل الدولية أكدت أن واجب إجراء تقييمات بيئية لآثار محطات المياه هو قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي.

ألف - لجنة الخبراء الدولية

13 - بعد أن أبدت مصر احتجاجاتها، وافقت إثيوبيا على إنشاء لجنة خبراء دولية لتقييم آثار سد النهضة. وتألفت هذه اللجنة من عشرة خبراء، اثنان من كل دولة من الدول الثلاث وأربعة خبراء دوليين.

14 - وأصدرت لجنة الخبراء الدولية تقريرها في 31 أيار/مايو 2013. وكانت النتائج التي توصلت إليها مثيرة للقلق الشديد. فقد أعربت عن قلقها حيال كفاية الدراسات التي أجرتها إثيوبيا بشأن سد النهضة، بما في ذلك بشأن السلامة الهيكلية للسد وأمان السد، وخصائص تصميمه، والنماذج الهيدرولوجية والجيولوجية المتبعة في خطط تشييده، والافتقار إلى التقارير عن التقييم البيئي أو الدراسات عن الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للسد على دولتي المصب. والواقع أن تقرير لجنة الخبراء الدولية وصف الدراسات الإثيوبية بأنها

"بسيطة جداً، وليست حتى الآن على مستوى من التفصيل والتعمق والموثوقية يليق بإنشاء بهذا الحجم". وأشار التقرير أيضا إلى أن "الآثار المحتملة في المصب مردها إلى عملية الحجز الأول للمياه في الخزان واستراتيجية التشغيل الفعلي اللتين لم تتم معالجتهما بالقدر الكافي".

15 - ولذلك، أوصت لجنة الخبراء الدولية بإعداد تقارير إضافية تشمل "تقييماً أشمل لآثار سد النهضة في المصب، استناداً إلى نموذج محاكاة متطور لنظام الموارد المائية/توليد الطاقة الكهرمائية. وينبغي أن تحدد الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة كميا وأن تؤكد بدراسة مفصلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تمتد منطقة التأثير إلى دلتا النيل". وأشار التقرير أيضا إلى أنه "من الموصى به بشدة إجراء دراسة شاملة عن السد في سياق نظام حوض النيل الشرقي باستخدام نموذج مؤكد ومتطور وموثوق لنظام الموارد المائية/توليد الطاقة الكهرمائية حتى يتسنى القيام بثقة بتقييم آثار السد في المصب وتحديدها كميا بشكل تفصيلي".

باء - بيان مالابو واللجنة الوطنية الثلاثية

16 - خلال الأشهر التي أعقبت تقديم تقرير لجنة الخبراء الدولية، لم يحرز سوى تقدم ضئيل في المحادثات بين مصر وإثيوبيا والسودان. وتم الخروج من هذا المأزق في 26 حزيران/يونيه 2014 عندما أصدر رئيس مصر ورئيس وزراء إثيوبيا بيانا مشتركا في مالابو، بغينيا الاستوائية. وهو ما أفضى إلى تشكيل لجنة وطنية ثلاثية كلفت بالإشراف على إجراء الدراسات الإضافية التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية.

17 - وللقيام بذلك، اتُّفق على أن تعين اللجنة الوطنية الثلاثية خبيراً استشارياً دولياً لإجراء هذه الدراسات. وخلال هذه الفترة، عقدت اللجنة الوطنية الثلاثية أربعة اجتماعات فشلت في تحقيق أي تقدم ملحوظ. فلم تنجح في تعيين خبير استشاري دولي بسبب العرقلة الإثيوبية فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية مثل تحديد القائمة القصيرة للخبراء الاستشاريين الدوليين والجدول الزمني لاختتام الدراسات التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية.

جيم - اتفاق إعلان المبادئ لعام 2015:

18 - لكسر حالة الجمود هذه وتسريع عملية إنجاز الدراسات التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية، أبرمت معاهدة، سُميت اتفاق إعلان المبادئ بشأن مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير، بين مصر وإثيوبيا والسودان، في الخرطوم، في 23 آذار/مارس 2015.

19 - وتلزم المادة 5 من هذه المعاهدة البلدان الثلاثة بـ "تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصي بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع". ويحدد إعلان المبادئ أيضاً الأغراض التي ستستخدم من أجلها الدراسات التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية. وأشار إلى أن البلدان الثلاثة "تستخدم المخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصى بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء، بغرض:

(أ) الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتي ستشمل كافة السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد.

(ب) الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر.

(ج) إخطار دولتي المصب بأية ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.

- لضمان استمرارية التعاون والتنسيق حول التشغيل السنوي لسد النهضة مع خزانات دولتي المصب، سوف تنشئ الدول الثلاث، من خلال الوزارات المعنية بالمياه، آلية تنسيقية مناسبة فيما بينهم.
- الإطار الزمني لتنفيذ العملية المشار إليها أعلاه سوف يستغرق خمسة عشر شهراً منذ بداية إعداد الدراستين الموصى بهما من جانب لجنة الخبراء الدولية".

20 - وعملاً بهذه الأحكام، فإن إثيوبيا مُلزمة بموجب المعاهدة بالتوصل إلى اتفاق ينظم ملء سد النهضة وتشغيله استنادا إلى الدراسات التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية، والتي كان من المفترض أن تشرف عليها اللجنة الوطنية الثلاثية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأحكام تستوجب ألا تبدأ إثيوبيا عملية الملء الأول للسد دون التوصل إلى اتفاق مع المتشاطئين معها بشأن القواعد المنظمة لتلك العملية. والواقع أن صيغة المادة 5 من إعلان المبادئ تجعل أنه لئن كان من الممكن المضي في *تشييد* السد بينما تنجز الدراسات التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية، فإن عملية *الملء الأول* للسد لا يمكن أن تبدأ دون التوصل إلى اتفاق بشأن القواعد المنظمة لملء السد وتشغيله.

21 - وقد أعلنت إثيوبيا مؤخرا أنها تعتزم الشروع في حجز المياه في خزان سد النهضة والبدء في عملية الملء دون التوصل إلى اتفاق مع دولتي المصب. وقد سعت إثيوبيا إلى تبرير هذا الموقف بالاستشهاد بالمادة 5 من إعلان المبادئ. وهذا الموقف لا سند له. فأي قراءة للمادة 5 تهدف إلى السماح بملء السد من جانب واحد لا تتفق مع المعنى الواضح للنص وسياقه ومع موضوع هذا الحكم والغرض منه ومع إعلان المبادئ ككل. وكما سبق ذكره، فإن المادة 5 تنظم عملية إجراء الدراسات التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية، والتي ستستخدم للاتفاق على القواعد المنظمة لملء السد وتشغيله.

22 - وتحاجج إثيوبيا أيضا بأن ملء السد هو جزء من عملية التشييد. وهذه ليست قراءة مخادعة لإعلان المبادئ ومشوهة لحقائقه فحسب، بل إنها تتعارض تماماً مع أي فهم علمي لمفهومي تشييد السد وملئه. وفي حين يشير الأول إلى مختلف مراحل التشييد المادي للسد بالخرسانة المدكوكة وإقامة المرافق الأخرى ذات الصلة، فإن ملء السد هو عملية حجز المياه في خزان السد. وكما يذكر إعلان المبادئ بوضوح فإن الملء والتشييد عمليتان متميزتان. وفي حين سُمح بالمضي قدماً في أعمال التشييد في أثناء إنجاز الدراسات التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية، فإن الملء عملية ينبغي أن تنظمها قواعد تتفق عليها البلدان الثلاثة.

23 - وبناء على ذلك، ترى حكومة جمهورية مصر العربية أن ملء خزان سد النهضة من جانب واحد يشكل خرقا جوهريا لإعلان المبادئ.

دال - اللجنة الوطنية الثلاثية، وآلية الأطراف التسعة، والدراسات التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية

24 - عقب إبرام اتفاق إعلان المبادئ في آذار/مارس 2015، عُقدت جولات عديدة من المفاوضات للاتفاق على خبير استشاري دولي يتولى إجراء الدراسات التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية. وبعد أكثر من سنة من المحادثات، تم أخيراً توقيع عقد مع شركة بى .أر .إل (BRLi) الفرنسية في أيلول/سبتمبر 2016 لإنجاز الدراسات التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية في غضون أحد عشر شهراً. بيد أن هذا الموعد

النهائي لم يوف به بسبب مراوغة إثيوبيا. وفي حين قبلت مصر التقرير الأولي لشركة بى .أر .إل، رفضته إثيوبيا بسبب اعتراضها على إدراج خطط لإجراء دراسات عن آثار سد النهضة على دلتا النيل في التقرير الأولي. وسعت إثيوبيا أيضاً إلى تغيير "السيناريو الأساسي" الذي سيستخدم كحالة مرجعية (أي الحالة الراهنة لنظام حوض النيل الأزرق) لقياس آثار سد النهضة. وكان هذا الموقف الإثيوبي ينتهك كلا من توصيات لجنة الخبراء الدولية والإطار المرجعي لشركة بى .أر .إل الذي وافقت عليه البلدان الثلاثة.

25 - وخلال هذه الفترة، وكدليل آخر على نزعتها الانفرادية، أرسلت إثيوبيا رسالة إلى مصر والسودان بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2017 تحدد فيها خطة لملء سد النهضة، تتوخى ملء خزان السد في غضون 5 إلى 6 سنوات. وقد وضعت خطة الملء هذه من جانب واحد دون مراعاة لنتائج الدراسات التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية والتي لم يتم الاضطلاع بها بعد.

26 - وللتغلب على هذا الوضع، اقترحت مصر، خلال اجتماع قمة جمع قادة مصر وإثيوبيا والسودان في كانون الثاني/يناير 2018، إنشاء آلية من تسعة أطراف تضم وزراء الخارجية ووزراء شؤون المياه ومديري وكالات الاستخبارات في البلدان الثلاثة للتداول بشأن سبل تجاوز الخلافات بشأن عملية إجراء الدراسات التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية.

27 - وقد اجتمعت آلية الأطراف التسعة مرتين وقررت في اجتماعها الثاني المعقود في 15 أيار/مايو 2018 أن ترسل البلدان الثلاثة استفسارات وملاحظات إلى شركة بى .أر .إل بشأن مشروع تقريرها الأولي، وأن تمنح الشركة ثلاثة أسابيع للنظر في هذه الاستفسارات والملاحظات واستئناف الدراسات التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية. وتقرر أيضاً أن تقوم إثيوبيا، بصفتها رئيسة اللجنة الوطنية الثلاثية في ذلك الوقت، بإحالة هذه الاستفسارات والملاحظات إلى شركة بى .أر .إل. زد على ذلك أن أعضاء آلية الأطراف التسعة صاغوا رسالة إحالة إلى شركة بى .أر .إل في شكل بريد إلكتروني ووقعوها. بيد أن إثيوبيا رفضت إحالة هذه الاستفسارات والملاحظات إلى شركة بى .أر .إل. ونتيجة لذلك، فشلت الجهود الرامية إلى إنجاز الدراسات التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية.

28 - ويكشف سجل هذه المفاوضات، التي أجريت على شتى المستويات وبأشكال عديدة، عن نمط ثابت في السياسة الإثيوبية. فالهدف العام لإثيوبيا، سواء في اللجنة الوطنية الثلاثية أو في مواقفها حيال التقرير الأولي لشركة بى .أر .إل أو في خطة ملء السد التي وضعتها بشكل انفرادي، يكمن في فرض الأمر الواقع وتجنب أي قيود قد تفرض على حرية تصرفها فيما يتعلق بالسد.

هاء - مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة

29 - على الرغم من نزوع إثيوبيا إلى العرقلة والمواربة، اقترحت مصر خلال اجتماع آلية الأطراف التسعة، الذي عقد في 15 أيار/مايو 2018، إنشاء مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة. وكانت هذه المجموعة غير الحكومية مؤلفة من خمسة علماء من كل بلد من البلدان الثلاثة، وكان مطلوباً منها عقد تسعة اجتماعات لمناقشة وإعداد "سيناريوهات مختلفة تتعلق بقواعد ملء وتشغيل" سد النهضة. وقد عقدت المجموعة خمسة من اجتماعاتها التسعة المطلوبة، وعُقد آخرها في الخرطوم في الفترة من 30 أيلول/سبتمبر إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وعلى غرار مسارات التفاوض السابقة، لم تتوصل هذه المجموعة إلى الخروج باتفاق بشأن ملء وتشغيل السد. وفي حقيقة الأمر، أظهرت المناقشات التي أجرتها هذه المجموعة

أن الفجوة بين البلدان الثلاثة آخذة في الاتســـاع. وهذا يعزى إلى تراجع إثيوبيا وعدم احترامها للالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال الجولات المتعاقبة من المفاوضات التي أجرتها المجموعة.

واو - جهود الوساطة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة البنك الدولي

30 - تشير المادة 10 من إعلان المبادئ إلى الوساطة بوصفها إحدى آليات تسوية المنازعات التي يمكن للدول المتعاقدة الثلاث أن تعتد بها للتغلب على الصـعوبات في تنفيذ الإعلان. ولذلك، وفي ضـوء اسـتمرار فشـــل المنتديات الثلاثية في التوصـــل إلى اتفاق، دعت مصـــر الولايات المتحدة ومجموعة البنك الدولي إلى الانضـمام إلى المناقشـات بين البلدان الثلاثة كوسـيطين. وبناء على ذلك، وجهت إدارة الولايات المتحدة دعوة إلى الحكومات الثلاث لحضور اجتماع وزاري في واشنطن العاصمة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وقد أطلق ذلك عملية تفاوض جديدة شـارك فيها ممثلون عن الولايات المتحدة والبنك الدولي بصـفتهم مراقبين، وانخرطوا بنشاط، لا سيما في الاجتماعات المعقودة في واشنطن العاصمة، في تيسير المناقشات والعمل على سد الفجوة بين البلدان الثلاثة.

31 - وعُقدت عشـرة اجتماعات وزارية في إطار هذه العملية. وكانت أربعة منها اجتماعات لوزراء شـؤون المياه، في حين كانت ســـتة اجتماعات لوزراء الخارجية وشـــؤون المياه برئاســـة وزير الخزانة في الولايات المتحدة، ســـتيفن ت. منوشـــين. وبالإضـــافة إلى ذلك، عُقد اجتماعان للأفرقة العاملة القانونية والفنية في الخرطوم وواشنطن العاصمة لوضع الصيغة النهائية لنص اتفاق بشأن ملء وتشغيل سد النهضة.

32 - وكانت مواعيد ومواقع انعقاد هذه الاجتماعات كما يلي:

1 - 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019: اجتماع وزراء الخارجية وشؤون المياه - واشنطن العاصمة

2 - 15-16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019: اجتماع وزراء شؤون المياه - أديس أبابا

3 - 2-3 كانون الأول/ديسمبر 2019: اجتماع وزراء شؤون المياه - القاهرة

4 - 9 كانون الأول/ديسمبر 2019: اجتماع وزراء الخارجية وشؤون المياه - واشنطن العاصمة

5 - 21-22 كانون الأول/ديسمبر 2019: اجتماع وزراء شؤون المياه - الخرطوم

6 - 8-9 كانون الثاني/يناير 2020: اجتماع وزراء شؤون المياه - أديس أبابا

7 - 13-15 كانون الثاني/يناير 2020: اجتماع وزراء الخارجية وشـــؤون الميـاه - واشنطن العاصمة

8 - 22-23 كانون الثاني/يناير 2020: اجتماع الأفرقة العاملة القانونية والفنية - الخرطوم

9 - 28-31 كانون الثاني/يناير 2020: اجتماع وزراء الخارجية وشـــؤون الميـاه - واشنطن العاصمة

10 - 3-10 شباط/فبراير 2020: اجتماع الأفرقة العاملة القانونية والفنية - واشنطن العاصمة

11 - 12-13 شباط/فبراير 2020: اجتماع وزراء الخارجية وشؤون المياه - واشنطن العاصمة

12 - 27-28 شباط/فبراير 2020: اجتماع وزراء الخارجية وشؤون المياه - واشنطن العاصمة

33 - وكانت هذه المفاوضات مثمرة ومحبطة على حد سواء. ففي أربعة أشهر من المناقشات المكثفة، أنجزت البلدان الثلاثة أكثر مما حققته في خمس سنوات من المحادثات منذ إبرام اتفاق إعلان المبادئ لعام 2015. وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن جوانب فنية شتى لملء سد النهضة وتشغيله وبشأن الهيكل المؤسسي والقانوني الذي يكفل التنفيذ الفعال للاتفاق.

34 - ومن ناحية أخرى، كانت هذه المفاوضات محبطة لأنها لم تؤد في نهاية المطاف إلى توقيع اتفاق نهائي بشأن ملء وتشغيل سد النهضة من جانب جميع البلدان الثلاثة. وهذا يرجع إلى أنه، على الرغم من التقدم الذي أحرز وعلى الرغم من قبول إثيوبيا العديد من العناصر الفنية والقانونية للاتفاق، رفضت الاتفاق الشامل الذي صاغته الولايات المتحدة بإسهام فني من البنك الدولي. وفي المقابل، وتعبيراً عن حسن النية، وقعت مصر بالأحرف الأولى، في 28 شباط/فبراير 2020، على الاتفاق الذي صاغته الولايات المتحدة والبنك الدولي. ويتضمن الاتفاق الذي وقعته مصر بالأحرف الأولى العناصر التالية:

أولاً - ملء سد النهضة

(أ) اتفق - بناء على إصرار إثيوبيا - على أن يتم ملء سد النهضة على مراحل يتم تنفيذها بطريقة ملائمة وتعاونية تأخذ في الاعتبار الظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق والأثر المحتمل للملء على خزانات النيل في مجرى النهر. وعموماً، تتيح خطة الملء على مراحل لإثيوبيا أن تملأ السد في الغالبية العظمى من الظروف الهيدرولوجية، بما في ذلك خلال فترات الجفاف. وعلاوة على ذلك، ففي السنوات التي يبلغ فيها الإيراد السنوي للنيل الأزرق مستوى متوسطا أو أعلى من المتوسط، تتيح خطة الملء لإثيوبيا إكمال الملء في ما مجموعه خمس سنوات.

(ب) بناء على طلب إثيوبيا، تنفذ المرحلة الأولية من عملية الملء، التي سيصل السد في نهايتها إلى مستوى 595 مترا فوق مستوى سطح البحر، على مدى سنتين. واتُفق أيضاً على اتخاذ تدابير للتخفيف خلال هذه المرحلة الأولية لحماية دولتي المصب في حال تزامن الجفاف الشديد مع هذه المرحلة الأولى من عملية الملء.

(ج) أجرت البلدان الثلاثة مناقشات مكثفة بشأن تدابير التخفيف التي يتعين تنفيذها خلال الفترات الطويلة من سنوات الجفاف أو في حالات الجفاف أو في حالات الجفاف المطول التي قد تحدث خلال المراحل اللاحقة لعملية الملء. وفي 30 كانون الثاني/يناير 2020، وبعد النظر في مواقف البلدان الثلاثة، اقترح الوسطاء من الولايات المتحدة نصاً توفيقياً يتضمن آلية تخفيف شاملة تشتمل على كميات محددة من المياه التي سيتم إطلاقها من السد لمساعدة بلدي المصب في التصدي لظروف الجفاف. وفي البداية، قبلت البلدان الثلاثة هذا النص التوفيقي. ولكن للأسف، في وقت لاحق من مساء ذلك اليوم وفي صباح اليوم التالي، تراجع الوفد الإثيوبي وأعلن أنه لن يقبل النص الذي اقترحه الوسطاء من الولايات المتحدة.

(د) وأدى رفض إثيوبيا لتدابير التخفيف التي صاغتها الولايات المتحدة بالتنسيق مع البنك الدولي إلى خيبة أمل شديدة، لا سيما بالنظر إلى أن هذه التدابير تضمن أن سد النهضة سيستمر في توليد الطاقة الكهرمائية بنسبة 80 في المائة على الأقل من قدرتها في جميع الظروف، بما في ذلك خلال أسوأ حالات الجفاف. وإن رفض إثيوبيا لهذا المقترح يدل على نزعتها الانفرادية، وعدم استعدادها للتعاون، ورغبتها في ملء السد بصرف النظر عن تأثيره على البلدين المشاطئين في المصب.

ثانياً:- تشغيل سد النهضة

(أ) تشمل القواعد التشغيلية لسد النهضة ثلاثة عناصر. ويتمثل العنصر الأول في قاعدة عامة للتشغيل الطويل الأمد للسد خلال الظروف الهيدرولوجية العادية. ويكمن العنصر الثاني في آلية التخفيف للتشغيل السنوي والطويل الأمد للسد في حالات الجفاف وحالات الجفاف المطول والفترات الطويلة من سنوات الجفاف. أما العنصر الثالث فيتمثل في القواعد المتعلقة بإعادة ملء السد.

(ب) فيما يتعلق بالتشغيل الطويل الأمد للسد خلال الظروف الهيدرولوجية العادية (أي عندما لا يعاني نظام حوض النيل الأزرق من حالات الجفاف أو حالات الجفاف المطول أو الفترات الطويلة من سنوات الجفاف)، اتفقت البلدان الثلاثة على أن يظل سد النهضة عند مستوى التشغيل الأمثل وهو 625 مترا فوق مستوى سطح البحر وإطلاق الكمية الإجمالية من المياه التي تدخل خزان السد كل عام. وهذا يعكس حقيقة أن سد النهضة هو مشروع غير استهلاكي مصمم حصرا لتوليد الطاقة الكهرمائية.

(ج) على غرار تدابير التخفيف المتعلقة بالملء، اقترح الوسطاء من الولايات المتحدة والبنك الدولي، في 30 كانون الثاني/يناير 2020، نصاً توفيقياً تضمن تدابير التخفيف التي يتعين تنفيذها خلال الفترات الطويلة من سنوات الجفاف أو حالات الجفاف أو حالات الجفاف المطول التي قد تحدث أثناء التشغيل الطويل الأمد لسد النهضة. وتنص هذه التدابير، التي تضمن أن يستمر السد في توليد الطاقة الكهرمائية بنسبة 80 في المائة على الأقل من قدرته، على كميات محددة من المياه التي سيتم إطلاقها من السد لمساعدة دولتي المصب في التخفيف من آثار الجفاف.

(د) كما هو الحال بخصوص تدابير التخفيف المتعلقة بالملء، فإن إثيوبيا، بعد أن قبلت في البداية آلية التخفيف من آثار الجفاف في إطار التشغيل الطويل الأمد للسد، تراجعت ورفضت النص التوفيقي للولايات المتحدة. وهذا يدل على موقف إثيوبيا الانفرادي وعلى رغبتها في تشغيل السد دون إيلاء أي اعتبار لتأثيره على البلدين المشاطئين في المصب.

(هـ) والواقع هو أنه على الرغم من الوثائق المتعاقبة التي اعتمدتها البلدان الثلاثة، بما فيها البيانات المشتركة الصادرة في ختام كل اجتماع من الاجتماعات الوزارية المعقودة في واشنطن العاصمة، تشير إلى أن الاتفاق النهائي يجب أن يتضمن قواعد بشأن التشغيل الطويل الأمد للسد، فقد أعلنت إثيوبيا مؤخرا أنها "لن تدخل في أي ترتيب يشار إليه بأنه ترتيب لـ 'تشغيل طويل الأمد' للسد". وهذا لا يوفر دليلا آخر على سوء النية الإثيوبية فحسب، بل يكشف أيضاً عن رغبتها في تشغيل السد بحرية ودون قيود وبشكل غير منظم.

ثالثا - الهيكل المؤسسي

(أ) اتفقت البلدان الثلاثة على إنشاء آلية تنسيق تتألف من لجنة فنية ولجنة وزارية. وقد كُلفت هذه الآلية برصد تنفيذ الاتفاق والتحقق منه وضمان التبادل الفعال للبيانات الهيدرولوجية والتقنية ذات الصلة.

رابعاً - العناصر القانونية

(أ) أجريت مناقشات مكثفة بشأن أحكام فض المنازعات في الاتفاق المتعلق بسد النهضة. وفي حين دعت مصر إلى إدراج آلية إلزامية وملزمة لتسوية المنازعات، أصرت إثيوبيا على قصرها على

العمليات والمشاورات السياسية. وفي نهاية المطاف، اقترح الوسطاء من الولايات المتحدة نصاً تضمن عناصر المشاورات السياسية، لكنه توج بتحكيم ملزم في حال استنفاد الوسائل غير القضائية. ومما يؤسف له أن إثيوبيا رفضت، في مثال آخر على رغبتها في إطلاق العنان لها في ملء وتشغيل السد، النص المتعلق بفض المنازعات الذي اقترحته الولايات المتحدة.

(ب) ورفضت إثيوبيا أيضاً نصاً اقتُرح بشأن المشاريع المقبلة في المنطقة الواقعة أعالي سد النهضة. وهذه مسألة ذات أهمية محورية في الاتفاق المتعلق بالسد لأن المشاريع المقبلة في أعالي السد ستؤدي في جميع الأحوال إلى تغيير كمية المياه التي تدخل إلى خزان السد، وستؤثر بالتالي على مستوى إطلاق المياه من السد، الذي ينظمه الاتفاق المتعلق بالسد. ولذلك، اقتُرح حكم واحد ينص على أن يضطلع بالمشاريع المقبلة في أعالي السد وفقاً للقانون الدولي. وعلى الرغم من الطابع المنطقي لهذا الحكم البسيط وإنصافه، فإن إثيوبيا رفضته.

35 - وعلى غرار أي نص توفيقي عادل ومتوازن، فإن الاتفاق الذي صاغته الولايات المتحدة والبنك الدولي غير كامل ولا يلبي تماماً احتياجات مصر. ومع ذلك، فنظرا لالتزامها السياسي الحقيقي بالتوصل إلى اتفاق، وفي ضوء حقيقة أن النص الذي أعده الوسطاء الدوليون عادل ويعود بالنفع المتبادل، اختارت مصر أن توقع بالأحرف الأولى على هذا الاتفاق. وفي المقابل، رفضت إثيوبيا هذا النص وأعلنت أنها ستبدأ من جانب واحد في ملء السد، في انتهاك لالتزاماتها بموجب إعلان المبادئ لعام 2015.

خامساً - الخلاصة

36 - كما يتضح من هذه المذكرة، اعتمدت إثيوبيا، على مدى ما يقرب من عقد من الزمن، ولا سيما خلال السنوات الخمس التي انقضت منذ إبرام اتفاق إعلان المبادئ لعام 2015، سياسة العرقلة والمراوغة التي قوضت عملية التفاوض وسعت إلى فرض الأمر الواقع. وكان الهدف العام لإثيوبيا، ولا يزال، هو إطلاق العنان لممارستها للسيطرة على النيل الأزرق، بما في ذلك بملء وتشغيل سد النهضة في تجاهل لمصالح بلدي المصب، وبكفالة حق غير مقيد في الاضطلاع بمشاريع مقبلة في أعالي السد، حتى وإن كان ذلك على حساب حقوق ومصالح البلدين المشاطئين في المصب.

37 - وتجلى عدم رغبة إثيوبيا في التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن بشأن سد النهضة مرة أخرى عندما بعث رئيس وزراء إثيوبيا، في 10 نيسان/أبريل 2020، برسالة إلى رئيس مصر ورئيس وزراء السودان يقترح فيها عليهما أن يوافقا على خطة إثيوبية لتنفيذ المرحلة الأولى من عملية ملء السد. ولم تطلع لا مصر ولا السودان على هذه الخطة. وفي 15 نيسان/أبريل 2020، بعث الرئيس المصري برسالة إلى رئيس وزراء إثيوبيا يؤكد فيها من جديد التزام مصر الثابت بإبرام اتفاق بشأن السد يعود بالنفع المتبادل ويؤكد فيها من جديد أن إعلان المبادئ لعام 2015 يلزم البلدان الثلاثة بالتوصل إلى اتفاق شامل ينظم كلا من عمليتي ملء السد وتشغيله، وليس إلى اتفاق جزئي يقتصر على المرحلة الأولى لملء السد. ومن الجدير بالذكر أن رئيس وزراء السودان بعث برسالة مماثلة إلى نظيره الإثيوبي في 15 نيسان/أبريل 2020، أفاد فيها أن "توقيع اتفاق جزئي يغطي المرحلة الأولى للملء فقط قد لا يكون مقبولا".

38 - وفي ضوء ما تقدم، تدعو مصر المجتمع الدولي إلى القيام بما يلي:

- دعوة إثيوبيا إلى احترام التزاماتها القانونية الدولية، بما في ذلك إعلان المبادئ لعام 2015، والعدول عن اتخاذ أي تدابير من جانب واحد، بما في ذلك بدء حجز المياه وملء السد، دون التوصل إلى اتفاق مع البلدين المشاطئين في المصب.
- تشجيع إثيوبيا على إعادة النظر في موقفها وقبول الاتفاق المتعلق بملء وتشغيل سد النهضة الذي وقعت عليه مصر بالأحرف الأولى في 28 شباط/فبراير 2020.